

في كلمته في اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي بجنيف: رئيس مجلس الشورى: الخروج من المأزق السوري مرهون بتغيير في ميزان القوى على الأرض ودعم الائتلاف السوري



الأمن الدولي جاء بسبب عجز مجلس الأمن عن أداء واجباته وتحمل مسؤولياته خاصة تجاه القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والسورية، وتعبيراً عن خيبة الأمل تجاه قصور مجلس الأمن عن تحقيق الأمن والسلام في أرجاء العالم كافة والدفاع عن المظلومين.

جاء ذلك في كلمة لمعاليه في أعمال اجتماعات الجمعية العامة الـ ١٢٠ للاتحاد البرلماني الدولي حيث رأس وفد مجلس الشورى المشارك في الاجتماعات التي عقدت بمقر الاتحاد في جنيف، وضم الوفد معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو وعددًا من أعضاء المجلس.

وأوضح معالي رئيس مجلس الشورى أن هذا الاجتماع ينعقد بعد تعثر مؤتمر جنيف ٢ للسلام في سوريا؛ ومضي ٣ سنوات دون بارقة أمل بوقف نزيف الدماء المستمر للشعب السوري؛ وما لحق بالبلاد من أتون الدمار والخراب في أكبر الكوارث في تاريخنا المعاصر؛ مارس فيها النظام كل صنوف القتل والتدمير والتفجير، وساعده في ذلك أطراف خارجية وجماعات إرهابية في ظل خذلان المجتمع الدولي، داعياً المجتمع الدولي إلى مساعدة الشعب السوري في تقرير مصيره والدفاع عن نفسه ضد القمع والإبادة والتشريد.



أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن الخروج من المأزق الذي يعيشه الشعب السوري يظل مرهوناً بإحداث تغيير في ميزان القوى على الأرض وتقديم الدعم والمساندة للإئتلاف السوري بوصفه الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري، منوهاً إلى أن اعتذار المملكة العربية السعودية عن قبول المقعد غير الدائم في عضوية مجلس

تغطية

وقال معالي رئيس مجلس الشورى: ”إن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي طال أمده بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية وعدم استعدادها للوفاء بمتطلبات ومستحققات مسيرة السلام وتحديها للمواثيق الدولية يأتي في مقدمة التحديات التي تشكل هاجساً يؤرق الجميع، الأمر الذي يوجب تكثيف الجهود لحشد موقف دولي موحد لممارسة الضغط على الكيان الإسرائيلي لإيقاف عدوانه وتوسعه في بناء المستوطنات؛ واقتطاع المزيد من الأراضي الفلسطينية، واستئناف المفاوضات وفق المرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق الذي نفذ صبره وهو يطالب باستعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وأعرب الدكتور عبدالله آل الشيخ عن تطلعه إلى عمل دولي جاد يعالج أوجه القصور ليعم السلام والأمن عالمنا الذي أصبح يعج بالمشكلات والأزمات التي تزيد من بؤر التوتر وتسهم في كثير من المأسى، مؤكداً أن أسلوب الحوار بألياته كافة بين دول العالم وكياناته بات ضرورة تفرضها الظروف الراهنة، وهو ما أدركته حكومة المملكة العربية السعودية منذ أمد؛ وعملت عليه بجهده ليكون عماد سياستها الخارجية وركناً أصيلاً في تعاملها مع الغير.

الملك عبدالله أسس لحوار عالمي بلهد العلف والتطرف ويعزز القيم الإنسانية المشتركة

وأشار إلى الدور الكبير الذي بذله خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتأسيس حوار عالمي يقوم على التسامح ونبذ العنف والتطرف وتعزيز القيم الإنسانية المشتركة بين أتباع الديانات السماوية والثقافات المختلفة، نتج عنه بالتعاون بين المملكة العربية السعودية ومملكة إسبانيا وجمهورية النمسا تأسيس مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان في العاصمة النمساوية فيينا، الذي بدأ عمله فعلياً في نشر ثقافة الحوار؛ واحترام ثقافة الغير.

وأعرب معاليه في كلمته عن شكره لمعالي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الأستاذ عبدالواحد الراضي على جهوده المتميزة في سبيل نجاح عمل الاتحاد، ولمعالي الأمين عام الاتحاد البرلماني الدولي المنتهية ولايته أندرسن جونسون على جهوده التي بذلها طيلة الأعوام الماضية كأمين عام للاتحاد.

وحث الدول كافة على الاتحاد وأخذ زمام المبادرة لتفعيل التفاوض وتطويره لمعالجة الأزمات التي عصفت وتصنف ببعض الدول، ومراعاة التطلعات المشروعة للشعوب في العدالة والكرامة الإنسانية عملاً بقول الله تعالى ”وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان“.



الضغط على إسرائيل لوقف عدوالتها
ومستعمراتها الاستيطانية وإلهاء
معالجة الشعب الفلسطيني

اجتماع خليجي لتنسيق المواقف الخليجية



من جهة أخرى شارك معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في الاجتماع التشاوري لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والامة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في جنيف على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي لتنسيق المواقف بين دول المجلس تجاه الموضوعات المطروحة للبحث على جدول أعمال اجتماعات الجمعية.

وقد اتفق البرلمانيون الخليجيون على دعم المرشحة الباكستانية شاذيا رايي أو الكاميروني مارتن شونج لمنصب الأمين العام الجديد للاتحاد البرلماني الدولي خلفاً للأمين العام الحالي أندرسن جونسون. كما اتفقوا على دعم البند الطارئ الذي تقدمت به المغرب للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي ويخص دعم الأمن والسلام في إفريقيا الوسطى.